مجلة القرطاس
مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية ISSN 3135-4564
https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/index

التنافس الدولي في ليبيا وتداعياته على الأمن القومي المصري ـ دراسة في الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية (2011–2023)

إعداد الباحث: أ.الصـــــيد علي الوحيشي الصيد*
طالب بمرحلة الدكتوراه ، الأكاديمية الليبية
e.elhaji@gmail.com
0009-0001-1968-0005
تاريخ الارسال2026/5/22م تاريخ القبول2026/8/1م

International Competition in Libya and Its Implications for Egyptian National Security – A Study in Political, Security, (and Strategic Dimensions (2011–2023

*Al-Said Ali Al-Wahishi Al-Said
School of Strategic and International Studies, Department of Regional and International Studies, Libyan Academy for Graduate Studies, Janzour

Abstract
Since 2011, Libya has undergone profound political and security transformations, evolving from an internal conflict into a regional and international arena characterized by competing interests and strategies among various international and regional powers. These developments have produced multidimensional repercussions that have extended beyond Libya's borders, particularly affecting Egypt due to the geographical proximity and deep security, political, economic, and social ties between the two countries. Consequently, international and regional competition in Libya has become an important factor in reshaping Egypt's surrounding security and strategic environment.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2026. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

This study analyzes the nature of international and regional competition in Libya and examines its implications for Egyptian national security from 2011 to 2023, focusing on the political, security, economic, and social dimensions. It employs the descriptive-analytical and systems analysis approaches to examine the development of the Libyan crisis, its resulting interactions, and Egypt's responses. The study draws on the concepts of international competition and national security, as well as the vulnerability perspective and role theory.

The study concludes that international and regional competition has increased the complexity of Libya's political and security environment and generated challenges affecting Egyptian national security, particularly border security, terrorism and armed groups, and foreign military presence, in addition to political, economic, and social repercussions. It further emphasizes that the geographical and strategic interconnectedness between Libya and Egypt makes Libya's stability an important component of Egyptian national security and regional stability.

Keywords: Libya; International Competition; Egyptian National Security; International Intervention; Regional Stability; Egypt.

الملخـــــص

شهدت ليبيا منذ عام 2011 تحولات سياسية وأمنية عميقة أدت إلى انتقالها من حالة الصراع الداخلي إلى بيئة إقليمية ودولية تتداخل فيها المصالح والاستراتيجيات وتتنافس فيها مجموعة من القوى الدولية والإقليمية. وقد ترتب على ذلك تداعيات متعددة الأبعاد تجاوزت حدود الدولة الليبية لتطال دول الجوار، وفي مقدمتها مصر، بحكم الموقع الجغرافي والروابط الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بين البلدين. وتنطلق الدراسة من أن التنافس الدولي في ليبيا لم يعد مجرد عامل مؤثر في مسار الأزمة الليبية، وإنما أصبح أحد العوامل التي أسهمت في إعادة تشكيل البيئة الأمنية والاستراتيجية المحيطة بمصر.

تهدف الدراسة إلى تحليل طبيعة التنافس الدولي والإقليمي في ليبيا، والكشف عن أبرز تداعياته على الأمن القومي المصري، مع التركيز على الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2023. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إلى جانب منهج التحليل النظمي، لتحليل تطورات الأزمة والتفاعلات الناتجة عنها والاستجابات المصرية تجاهها. وتستند الدراسة نظرياً إلى مفاهيم التنافس الدولي والأمن القومي، مع الاستفادة من منظور

الانكشاف ونظرية الدور في تفسير طبيعة العلاقة بين تطورات البيئة الليبية والمصالح والأمن القومي المصري.

وتخلص الدراســـة إلى أن التنافس الدولي والإقليمي في ليبيا أسهم في تعقيد البيئة السياسية والأمنية الليبية، وأوجد مجموعة من التحديات التي امتدت آثارها إلى الأمن القومي المصري، ولا سيما في مجالات أمن الحدود، والإرهاب والجماعات المسلحة، والوجود العسكري الخارجي، فضلاً عن التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتؤكد الدراسة أن طبيعة الترابط الجغرافي والاستراتيجي بين البلدين تجعل استقرار ليبيا أحد المكونات المهمة للأمن القومي المصري.

الكلمات المفتاحيـــــة: ليبيا؛ التنافس الدولي؛ الأمن القومي المصري؛ التدخل الدولي؛ الاستقرار الإقليمي؛ مصر.

المقدمة:

شهد النظام الإقليمي العربـي منـذ عـام 2011 تحـولات سياسـية وأمنيـة متسـارعة أسهمت في إعادة تشكيل عدد من البيئات السياسية والأمنية فـي المنطقـة. وتعـد الحالـة الليبية من أبرز هذه الحالات، إذ أدت أحداث عام 2011 إلى سقوط نظام معمر القذافي ودخول الدولة الليبية مرحلة اتسمت بعدم الاستقرار السياسي والأمني، وغياب التوافق حول صيغة مستقرة لإدارة الدولة، الأمر الذي أفسح المجـال أمـام تعـدد مراكـز القـوة وتنـامي دور الجماعـات المسـلحة وتزايـد التـدخلات الخارجيـة. وتوضـح الرسـالة أن انهيار نظام الحكم في ليبيا أعقبته مرحلة طويلة من عدم الاستقرار نتيجة غياب صيغة توافقية تجمع مختلف القوى الاجتماعية والسياسية الليبية .

ولم تقتصر تداعيات هذه التحولات على الـداخل الليبـي، بـل تجاوزتهـا إلـى البيئـة الإقليمية المحيطة، نتيجـة تحـول ليبيـا إلـى مجـال تتقـاطع فيـه مصـالح القـوى الدوليـة والإقليمية، وتتبـاين فيـه أهـدافها واسـتراتيجياتها. فقـد أصـبح الصـراع الليبـي مرتبطـاً بصورة متزايدة بالتنافس على النفوذ والمصالح السياسية والأمنية والاقتصادية، الأمـر الذي جعل فهم الأزمة الليبية يتطلب تجاوز تفسيرها باعتبارها صراعاً داخلياً محضـاً، والنظر إليها باعتبارها أيضاً ساحة لتفاعل وتنافس قوى خارجية متعددة.

وتكتسب هذه التطورات أهمية خاصة بالنسبة إلى مصر، التـي تـرتبط بليبيـا بحـدود برية واسعة ومصالح أمنية واقتصادية واجتماعية متشابكة. فليبيا، وفق مـا تؤكـد عليـه الرسالة، لا تمثل بالنسبة إلى مصر مجرد دولة جوار جغرافي، وإنما تشكل عمقاً أمنيـاً واقتصادياً واجتماعيـاً، كمـا أصـبحت بعـد سـقوط نظـام القـذافي سـاحة لتنـافس القـوى

الإقليمية والدولية، بما أدى إلى تشابك الملف الليبي مع مصالح مصر الخارجية في الإقليم .

ومن هذا المنطلق، فإن استمرار حالة عدم الاستقرار في ليبيا وتعدد الأطراف الخارجية المتدخلة فيها يثيران مجموعة من التساؤلات حول طبيعة انعكاسات هذا التنافس على الأمن القومي المصري، خاصة في ظل ما ترتب عليه من تحديات أمنية وعسكرية، وما صاحبه من تداعيات سياسية واستراتيجية واقتصادية واجتماعية.

وتشير الدراسة إلى أن أهمية دراسة هذه العلاقة تنبع من الأهمية الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية لليبيا بالنسبة إلى مصر، ومن ضرورة فهم دوافع الأطراف المتنافسة وكيفية تأثيرها في استقرار الدول المجاورة، فضلاً عن أهمية تحليل انعكاسات التنافس الدولي في ليبيا على الأمن القومي المصري والمصالح المصرية فيها .

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن ليبيا تحولت منذ عام 2011 إلى بيئة تتسم بتعدد مراكز القوة وتداخل المصالح الدولية والإقليمية، الأمر الذي أسهم في استمرار حالة عدم الاستقرار وتعقيد مسار التسوية السياسية والأمنية. وقد أوجد هذا الوضع بيئة إقليمية متحركة امتدت آثارها إلى الدول المجاورة، وبصورة خاصة مصر، نتيجة الارتباط الجغرافي والأمني والاقتصادي والاجتماعي بين البلدين.

وبناءً على ذلك، تتمثل المشكلة البحثية في الكشف عن طبيعة العلاقة بين التنافس الدولي والإقليمي في ليبيا وبين التحولات التي طرأت على البيئة الأمنية والسياسية الليبية، وبيان الكيفية التي انعكست بها هذه التحولات على مكونات الأمن القومي المصري خلال الفترة 2011–2023.

فرضية البحث:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها:

كلما تصاعد التنافس الدولي والإقليمي في ليبيا وتعددت أشكال التدخل الخارجي فيها، ازدادت تعقيدات البيئة السياسية والأمنية الليبية، الأمر الذي انعكس سلباً على الأمن القومي المصري في أبعاده الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي في تحليل تداعيات التنافس الدولي في ليبيا على الأمن القومي المصري خلال الفترة 2011–2023، عبر تحليل طبيعة هذا التنافس وأبرز قواه

الفاعلة ومصالحها، ودراسة تأثير تطورات الأزمة في البيئة الأمنية الإقليمية، وتحديد التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عنها بالنسبة لمصر، والوقوف على طبيعة الاستجابة المصرية لها.

أهمية البحث:

تنبع الأهمية العلمية من محاولة تجاوز الطابع الوصفي السائد في أدبيات الموضوع نحو تحليل العلاقة المتبادلة بين الأزمة الليبية والتحديات الأمنية الإقليمية، وبخاصة المصرية. أما الأهمية العملية فتكمن في الإسهام بفهم مصادر التهديد المرتبطة بالبيئة الليبية، وتقييم الاستجابات والسياسات المصرية تجاهها.

منهج البحث:

واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في عرض تطورات الأزمة وتفسيرها، إلى جانب منهج التحليل النظمي الذي يفسر تصاعد الأزمة والتدخلات الخارجية بوصفها "مدخلات"، والتفاعلات السياسية والأمنية داخل ليبيا "عمليات"، والتداعيات الإقليمية والاستجابة المصرية "مخرجات"، مع تأثير هذه الاستجابة عائداً كـ"تغذية راجعة" في مسار التعامل مع الأزمة.

مفاهيم البحث ومصطلحاته:

أ- التنافس الدولي :

يقصد بالتنافس الدولي حالة التفاعل بين الدول والقوى الدولية بهدف تحقيق المصالح وتعزيز النفوذ والتأثير في سلوك الفاعلين الآخرين، من خلال توظيف مجموعة من الأدوات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية. ولا يشترط التنافس الدولي الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة، بل يمكن أن يأخذ صورة منافسة على النفوذ والمصالح الاستراتيجية والموارد ومواقع التأثير والتحالفات.

وفي سياق الأزمات الدولية، يمكن أن يتحول التنافس بين القوى إلى عملية متعددة المستويات، تتداخل فيها المصالح الدولية مع الفاعلين المحليين والإقليميين، وهو ما يجعل الدولة محل الصراع مجالاً للتنافس على النفوذ وإعادة تشكيل موازين القوى.

ب- التنافس الإقليمي :

يقصد بالتنافس الإقليمي حالة التفاعل والصراع بين الدول والقوى الموجودة داخل إقليم جغرافي أو المرتبطة به، بهدف حماية المصالح الوطنية وتعزيز النفوذ الإقليمي والتأثير في الترتيبات السياسية والأمنية في الدول والأزمات الواقعة ضمن المجال الإقليمي.

ويكتسب التنافس الإقليمي أهمية خاصة عندما تتحول أزمة داخلية في إحدى الدول إلى ساحة تتقاطع فيها مصالح دول الجوار والقوى الإقليمية، بحيث يصبح مسار الأزمة مرتبطاً بمخاوف أمنية ومصالح استراتيجية تتجاوز حدود الدولة المعنية.

ت- التدخل الخارجي:

يعد مفهوم التدخل الخارجي من المفاهيم الإشكالية في العلاقات الدولية؛ إذ لا يوجد تعريف واحد متفق عليه بصورة كاملة. ويشير في جوهره إلى قيام فاعل خارجي بالتدخل في مجال الاختصاص السياسي أو الداخلي لدولة أخرى والتأثير في مسار شؤونها، بما يتجاوز العلاقات الاعتيادية بين الدول. ويرتبط مفهوم التدخل ارتباطاً وثيقاً بمفهوم السيادة، لأن التدخل يعني، في أحد أبعاده، تجاوز حدود المجال الذي يفترض أن تمارس فيه الدولة سلطتها بصورة مستقلة.

ولا يقتصر التدخل الخارجي على استخدام القوة العسكرية، وإنما قد يشمل الدعم السياسي والدبلوماسي والاقتصادي، والدعم العسكري والأمني، ومساندة أطراف محلية، وتقديم الأسلحة أو التدريب، أو ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية.

ث- تدويل الأزمة الليبية :

يقصد بتدويل الأزمة انتقالها من كونها نزاعاً داخلياً تتركز أطرافه وأدواته داخل الدولة إلى أزمة تتزايد فيها مشاركة الفاعلين الدوليين والإقليميين، بحيث تصبح مصالح هؤلاء الفاعلين واستراتيجياتهم جزءاً مؤثراً في مسار الصراع.

ولا يعني تدويل الأزمة مجرد وجود اهتمام دولي بها، وإنما يشير إلى ارتفاع مستوى الانخراط الخارجي في تحديد مسار الأزمة، ودعم أطرافها، والتأثير في موازين القوى وعمليات التسوية.

وفي الحالة الليبية، أصبح البعد الدولي والإقليمي أحد المكونات الأساسية للصراع، إذ تداخلت مصالح عدد من القوى الخارجية مع التفاعلات المحلية، وأدى ذلك إلى تعدد مستويات الصراع والفاعلين فيه. وتشير الأدبيات المتعلقة بليبيا إلى أن الصراع أصبح ذا طابع دولي وإقليمي متعدد المستويات، وأن تعدد الفاعلين الخارجيين أسهم في تعقيد مسارات الصراع والتسوية.

ج- الأمن القومي :

يقصد بالأمن القومي بصورة عامة قدرة الدولة على حماية مصالحها الحيوية ومقومات وجودها، ومواجهة التهديدات التي يمكن أن تؤثر في استقلالها وسيادتها واستقرارها وأمنها ومصالحها الاستراتيجية.

ولا يقتصر الأمن القومي في التصورات الحديثة على البعد العسكري، وإنما يمتد إلى أبعاد سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية واستراتيجية. ويشير التصنيف الموضوعي للأمم المتحدة إلى أن الأمن القومي يشمل الحماية من العدوان الخارجي، والدفاع، والاستخبارات، والوصول إلى الموارد الاستراتيجية، والقدرة على تحمل الضغوط الاقتصادية.

المحور الأول ـ طبيعة التنافس الدولي والإقليمي في ليبيا :

أفضت التحولات التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011 إلى انتقال الصراع من نطاقه الداخلي إلى نطاق أكثر تعقيداً، نتيجة دخول مجموعة من القوى الدولية والإقليمية على خط الأزمة، وتباين مواقفها تجاه أطراف الصراع وأهداف التسوية السياسية. ولم يعد مسار الأزمة الليبية محكوماً فقط بالتفاعلات بين القوى المحلية، بل أصبح مرتبطاً بصورة وثيقة بتعارض المصالح الخارجية، والتنافس على النفوذ، والمصالح الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية.

وتتضح خصوصية الحالة الليبية في أن التنافس الخارجي لم يجرِ في بيئة دولة مستقرة ذات مؤسسات موحدة، وإنما في بيئة اتسمت بالانقسام السياسي والأمني، وتعدد مراكز القوة، وانتشار الجماعات المسلحة، وهو ما وفر للقوى الخارجية مساحات واسعة للتأثير في مسار الأحداث.

- **تحولات البيئة الليبية بعد عام 2011 وبروز التنافس الدولي والإقليمي:**

شكل عام 2011 نقطة تحول أساسية في تاريخ الدولة الليبية المعاصر؛ إذ أدت الثورة الليبية وسقوط نظام معمر القذافي إلى انهيار البنية السياسية التي حكمت البلاد لعقود، دون أن يصاحب ذلك بناء توافق سياسي ومؤسسي قادر على استيعاب القوى الجديدة وإدارة التنافس بينها.

وتوضح الدراسة أن سقوط نظام الحكم أدى إلى دخول ليبيا مرحلة جديدة استمرت لسنوات طويلة اتسمت بغياب الاستقرار، نتيجة عدم التوصل إلى صيغة توافقية تجمع مختلف القوى الاجتماعية والسياسية الليبية.

ولم يكن غياب التوافق السياسي مجرد مشكلة داخلية، بل أصبح مدخلاً لتزايد التدخلات الخارجية. فمع ضعف مؤسسات الدولة وتعدد القوى المسلحة، أصبح لكل طرف ليبي تقريباً إمكانية بناء علاقات خارجية مع قوى تسعى إلى تحقيق مصالحها داخل ليبيا.

وقد ساعد ذلك على تحول الأزمة إلى صراع متعدد المستويات: صراع داخلي بين القوى السياسية والعسكرية الليبية، ثم: تدخل إقليمي من خلال دعم أطراف ليبية مختلفة، ثم: تنافس دولي نتيجة دخول القوى الكبرى والدول الأوروبية في حسابات الأزمة.

وبذلك أصبحت ليبيا ساحة تتقاطع فيها اعتبارات الأمن القومي والمصالح الاقتصادية والطاقة والهجرة والنفوذ الجيوسياسي.

التنافس على النفوذ بوصفه عاملاً في استمرار الأزمة، لا يمكن فهم استمرار الأزمة الليبية بمعزل عن اختلاف أهداف القوى الخارجية. فكل قوة تتعامل مع ليبيا وفق تصور خاص لمصالحها، وهو ما أدى إلى تعدد الرؤى تجاه مستقبل الدولة الليبية.

وتظهر الدراسات أن الأزمة لم تعد مجرد صراع داخلي، بل أصبحت مرتبطة بتشابك المصالح الدولية والإقليمية، والتدخلات العسكرية، والصراع على الموارد، والتنافس الجيوسياسي، وانتشار المرتزقة.

كلما تعددت القوى الخارجية واختلفت مصالحها تجاه الأزمة الليبية، ازدادت صعوبة إنتاج تسوية سياسية موحدة، وأصبحت البيئة الليبية أكثر عرضة لاستمرار الانقسام والتنافس.

وتؤيد الأدبيات الحديثة هذه الفكرة؛ فدراسة عن التدخلات الخارجية في ليبيا خلال 2011–2023 خلصت إلى أن تعدد أشكال التدخل واختلاف دوافع القوى الخارجية كان له أثر في الأمن الليبي) .

مصالح واستراتيجيات أبرز القوى الفاعلة في ليبيا:

لا تهدف الدراسة في هذا المطلب إلى تقديم عرض وصفي منفصل لمواقف الدول، وإنما إلى تحليل مصالحها باعتبارها أحد مصادر التنافس الدولي.

ومن ثم، سيتم التركيز على القوى التي كان لتدخلها تأثير مباشر في مسار الأزمة وعلى البيئة الاستراتيجية المحيطة بمصر.

فرنسا ـ الطاقة والأمن في الساحل:

ارتبط الحضور الفرنسي بثلاثة اعتبارات متداخلة: مصالح الطاقة، إذ حصلت شركة "توتال" على عقد استثمار للغاز في حوض نالوت غرب ليبيا؛ وأمن منطقة الساحل والصحراء الكبرى، حيث يرتبط عدم الاستقرار الليبي بانفلات الحدود الجنوبية وتمدد الجماعات المسلحة نحو أفريقيا جنوب الصحراء؛ والحفاظ على النفوذ

الفرنسي التقليدي في شمال أفريقيا (دابقي، 2020). وبذلك لم يكن الموقف الفرنسي منفصلاً عن حسابات أوسع تتجاوز ليبيا نفسها إلى الإقليم الأفريقي المتوسطي ككل.

إيطاليا ـ تنافس داخل المعسكر الأوروبي:

يمثل الملف الليبي بالنسبة إلى إيطاليا قضية ذات أبعاد استراتيجية مباشرة، بحكم القرب الجغرافي والعلاقات الاقتصادية والطاقة والهجرة.

خلافاً لما قد يُفترض من تجانس الموقف الأوروبي، أظهرت إيطاليا أولويات مختلفة عن فرنسا، إذ ركزت بدرجة أكبر على دعم التسوية السياسية وضبط ملف الهجرة، في مقابل توجه فرنسي أكثر ارتباطاً بالنفوذ الأمني في شرق وجنوب ليبيا (مؤسسة المستقبل للأبحاث والدراسات، 2020؛ Maslova, 2019). هذا الانقسام داخل المعسكر الأوروبي نفسه يفسر جزئياً عجز أوروبا عن صياغة موقف موحد تجاه الأزمة، وهو ما وسّع هامش الحركة أمام فاعلين خارج المنظومة الأوروبية.

الولايات المتحدة الأمريكية: إدارة توازن لا طرف مباشر:

اتسم الدور الأمريكي بطابع إداري أكثر منه تدخلياً مباشراً ، اذ تداخلت فيه اعتبارات مكافحة الإرهاب، ودعم المسار السياسي، ومراقبة التوازنات الدولية والإقليمية، وتحديداً احتواء التمدد الروسي في المتوسط وشمال أفريقيا.

وتشير دراسة حديثة إلى أن الأزمة الليبية أصبحت ساحة لتنافس دولي وإقليمي واسع، بينما يوضح تقرير للكونغرس الأمريكي أن النزاع الذي تجدد في 2019 ارتبط بدعم قوى خارجية مختلفة للأطراف الليبية، قبل أن يؤدي الدعم التركي لحكومة الوفاق إلى تغيير ميزان القوى العسكري.(Blanchard, 2016) .

ومن ثم، فإن الولايات المتحدة لا تنظر إلى الملف الليبي بمعزل عن التوازنات الأوسع في المنطقة، بل ضمن حسابات تتعلق بالأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب وموازين القوى الدولية.

روسيا الاتحادية ـ من الحذر إلى الفاعل الرئيسي:

تحوّل الموقف الروسي تدريجياً من الحذر في السنوات الأولى للأزمة إلى حضور فاعل ومباشر بدءاً من عام 2014، ليتخذ بعداً عسكرياً وأمنياً واضحاً عبر دعم القوى في شرق ليبيا (معهد الشرق الأوسط، 2021). وقد ساهم ذلك في جعل ليبيا جزءاً من التنافس الروسي–الغربي على النفوذ في البحر المتوسط وشمال أفريقيا.

ومن منظور الدراسة، تكمن أهمية هذا التطور في أن وجود قوة دولية مثل روسيا داخل البيئة الليبية لا يؤثر فقط في الصراع المحلي، وإنما يعيد تشكيل توازنات القوى الإقليمية التي تتحرك مصر ضمنها.

تركيا ـ التدخل العسكري المباشر وأثره الاستراتيجي على مصر:

يمثل التدخل التركي أحد أبرز التحولات التي نقلت التنافس في ليبيا إلى مستوى أكثر وضوحاً من حيث التداخل العسكري والاستراتيجي.

وقد دعمت تركيا حكومة الوفاق الوطني، ثم تطور تدخلها إلى تقديم دعم عسكري مباشر، بما أدى إلى التأثير في ميزان القوى خلال مرحلة الصراع على طرابلس.

وتوضح الدراسة أن تركيا دعمت حكومة الوفاق الوطني من خلال إرسال قوات وتجهيزات عسكرية، وربطت تدخلها أيضاً بمصالحها الاقتصادية في البحر المتوسط، خصوصاً في مجال التنقيب عن الغاز. وفي المقابل، دعمت مصر الجيش الوطني الليبي بهدف تحقيق الاستقرار على حدودها ومنع امتداد النزاع إلى أراضيها.

وهنا تتضح العلاقة المباشرة بين التنافس التركي–المصري في ليبيا وبين موضوع الأمن القومي المصري.

وقد وصلت المواجهة السياسية والاستراتيجية بين الطرفين إلى مستوى مرتفع في 2020، (Cohen, 2020) قبل أن تتجه تركيا إلى التهدئة، في حين سعت مصر إلى الردع والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية. وتوضح الدراسة أن مصر تعاملت مع "الخطوط الحمراء" في ليبيا بوصفها أداة ردع وحماية للمصالح وليست بالضرورة مقدمة للحرب. (روسيا اليوم، 2020).

الدور الأممي ـ وساطة بلا أدوات إنفاذ:

رغم مركزية الأمم المتحدة في الجهود التفاوضية — من اتفاق الصخيرات 2015 إلى خطة العمل الأممية 2017 — ظل تأثيرها الفعلي محدوداً أمام تصاعد الأدوار العسكرية للقوى الخارجية (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2024). كما واجه حظر السلاح تحديات جوهرية؛ إذ ركزت عملية "إيريني" الأوروبية على مراقبته بينما اعترضت روسيا عليها (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 2021). والمشكلة، كما توضح الأدبيات، لم تكن في غياب المبادرات بقدر ما كانت في الفجوة

بين الوساطة السياسية وبين القدرة على فرض توافق فعلي على أطراف متسلحة بدعم خارجي متعدد (هيومن رايتس ووتش، 2024).

يكشف هذا المسح أن دوافع الفاعلين تنقسم إلى ثلاث فئات متقاطعة: مصالح طاقة واقتصاد (فرنسا، إيطاليا، تركيا)، وتوازنات جيوسياسية كبرى (الولايات المتحدة، روسيا)، وأمن حدودي مباشر

وقد أدى تعدد هذه الدوافع وتباين أدواتها — من الدعم الدبلوماسي إلى التدخل العسكري المباشر عبر المرتزقة — إلى تكريس حالة توازن هش لا تسوية مستقرة، وهو ما جعل من غرب ليبيا وشرقها مجالاً مفتوحاً للتأثير على الأمن القومي المصري بأبعاده المختلفة.

المحور الثاني ـ تداعيات التنافس الدولي في ليبيا على الأمن القومي المصري:

إذا كان المحور السابق قد فسّر كيف تحولت ليبيا إلى ساحة تنافس دولي وإقليمي مفتوح، فإن هذا المحور يعالج جوهر إشكالية الدراسة: كيف انتقلت آثار هذا التنافس إلى الأمن القومي المصري خلال 2011–2023، عبر أربعة أبعاد متداخلة: أمني–عسكري، سياسي–استراتيجي، اقتصادي، واجتماعي.

البعد الأمني والعسكري:

يمثل البعد الأمني والعسكري أكثر أبعاد الأزمة الليبية ارتباطاً بالأمن القومي المصري، وذلك نتيجة طول الحدود المشتركة، وعدم استقرار الجانب الليبي، وانتشار الجماعات المسلحة والأسلحة خارج سيطرة الدولة. (الهيئة العامة للاستعلامات، 2020).

فبعد انهيار منظومة السيطرة المركزية الليبية عقب 2011، وعدم وجود سيطرة حكومية كاملة على الأراضي الليبية، أدى إلى انتشار السلاح والمرتزقة والميليشيات المسلحة، وتحول بعض المناطق إلى ملاذات للمنظمات الإرهابية، إضافة إلى تهريب الأسلحة وتدفق اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين إلى دول الجوار.

وقد استغل هذا الانفلات الأمني تنظيمات متطرفة، من بينها فروع مرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، التي وسّعت حضورها من مناطق تمركزها في سرت نحو الجنوب الليبي القريب من الحدود المصرية (جهاز الأمن الليبي، 2017). وتكمن الخطورة هنا في أن وجود تنظيمات مسلحة في دولة مجاورة يرفع مباشرة احتمالات تسرب السلاح والعناصر والخبرات القتالية عبر الحدود، لا في الوجود ذاته فحسب.

يضاف إلى ذلك تصاعد الوجود العسكري الأجنبي والمرتزقة، الذين لم يعودوا طرفاً هامشياً بل عنصراً بنيوياً في موازين القوى الداخلية. وتزداد حساسية هذا الوجود بالنسبة لمصر حين يرتبط بقوى تتبنى تحالفات تتقاطع مع مصالحها الاستراتيجية؛ فالمسألة، كما توضح الدراسة، ليست الوجود العسكري الأجنبي في ليبيا بحد ذاته، بل موقعه وطبيعته والقوة التي تقف خلفه.

فقد أدت التدخلات الخارجية إلى دخول قوات وعناصر عسكرية ومرتزقة من دول مختلفة، الأمر الذي جعل البيئة الأمنية الليبية مرتبطة بدرجة كبيرة بتوازنات القوى الدولية والإقليمية.

وتشير الدراسة إلى أن وجود المرتزقة والقوات الأجنبية أصبح أحد ملامح الأزمة الليبية، وأن التنافس الخارجي لم يقتصر على الدعم السياسي، وإنما شمل الدعم العسكري المباشر وغير المباشر.

وتزداد حساسية هذا الوضع بالنسبة إلى مصر عندما يكون الوجود العسكري الخارجي مرتبطاً بقوى تتبنى سياسات أو تحالفات تتعارض مع بعض المصالح المصرية.

ومن هنا، فإن القضية بالنسبة إلى مصر ليست مجرد **وجود عسكري أجنبي في ليبيا،** وإنما موقع هذا الوجود، وطبيعته، والقوة التي تقف خلفه، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

يمكن تلخيص هذه السلسلة السببية كالتالي: التدخل الخارجي ودعم الأطراف المسلحة ← اتساع انتشار السلاح خارج مؤسسات الدولة ← نشاط شبكات التهريب والجماعات المسلحة ← تصاعد الضغط المباشر على الأمن الحدودي المصري.

البعد السياسي والاستراتيجي:

لم يقتصر أثر التنافس الدولي على البعد الأمني، بل امتد إلى حسابات مصر الإقليمية، وتحديداً عبر التنافس المباشر مع تركيا. فبينما دعمت أنقرة حكومة الوفاق الوطني، اتجهت القاهرة إلى دعم الجيش الوطني الليبي حفاظاً على استقرار حدودها. وبلغ هذا التنافس ذروته خلال 2019–2020 مع التدخل العسكري التركي المباشر، ما دفع مصر إلى الإعلان عن مبادرة القاهرة في يونيو 2020، وطرح خط "سرت–الجفرة" علناً كخط أحمر لحماية أمنها القومي (سي إن إن عربي، 2020). وتوضح الدراسة أن هذه السياسة عبّرت عن منطق ردعي لا عن نية للحرب، ضمن مزيج من أدوات الدبلوماسية والتحالفات الإقليمية والردع العسكري.

وقد تشابك هذا التنافس مع ملف شرق المتوسط؛ فمذكرة التفاهم البحرية التي وقّعتها تركيا مع حكومة الوفاق أثارت اعتراض مصر واليونان، ودفعت القاهرة إلى إبرام اتفاق لترسيم الحدود البحرية مع أثينا في أغسطس 2020، ما حدّ من فاعلية المسعى التركي. وبذلك تحولت الأزمة الليبية من قضية أمن حدودي بري إلى قضية ذات امتدادات استراتيجية بحرية، تتقاطع فيها حسابات الطاقة والنفوذ الإقليمي مع أمن مصر القومي مباشرة.

فكلما تغير ميزان القوى داخل ليبيا، انعكس ذلك على حسابات مصر الإقليمية، خاصة في ظل ارتباط الأزمة الليبية بملفات أخرى مثل شرق المتوسط والطاقة والعلاقات المصرية مع القوى الإقليمية والدولية.

وتوضح الدراسة أن مصر تبنت مقاربة متعددة الأدوات، شملت التحرك السياسي والدبلوماسي، وبناء التحالفات الإقليمية والدولية، ودعم بناء جيش وطني ليبي، إلى جانب استخدام أدوات الردع عند الضرورة .

البعد الاقتصادي:

ترتبط مصر بليبيا اقتصادياً عبر التجارة والعمالة والاستثمار والطاقة. وقد أدى استمرار عدم الاستقرار إلى رفع تكلفة النشاط الاقتصادي وتقييد حركة التجارة والاستثمار بين البلدين؛ إذ كشف مسؤول مصري عن انخفاض حاد في حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال عشر سنوات (بوابة الوسط، 2023). كما تأثر حجم العمالة المصرية العاملة في ليبيا، التي تمثل أحد أهم أشكال الترابط الاقتصادي والاجتماعي بين الشعبين، سلباً بتدهور الوضع الأمني، بما يعني أن الأمن القومي هنا لا يُقاس فقط بالمعطى العسكري بل أيضاً بفقدان فرص عمل ومصالح اقتصادية مباشرة للمواطنين المصريين.

أما ملف الطاقة، فقد جعلته الموارد النفطية والغازية الليبية محل اهتمام دولي متزايد امتد إلى مشروعات إقليمية للربط الغازي مثل "السيل الأخضر" الذي تطرحه المؤسسة الوطنية للنفط الليبية كمسار محتمل لنقل الغاز نحو أوروبا عبر شمال أفريقيا (المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، 2021). فاستقرار ليبيا، بهذا المعنى، لا يمثل لمصر فرصة اقتصادية مؤجلة فحسب، بل شرطاً لتفعيل تعاون محتمل في الطاقة وإعادة الإعمار كان التنافس الدولي والانقسام الداخلي يحولان دون تحقيقه طوال الفترة المدروسة.

البعد الاجتماعي

تنبع حساسية هذا البعد من الروابط التاريخية والاجتماعية العميقة بين الشعبين. فقد أدى ضعف السيطرة الأمنية على أجزاء من الأراضي الليبية إلى تحويلها إلى نقطة انطلاق رئيسية للهجرة غير النظامية عبر المتوسط، بما يفرض أعباء أمنية واقتصادية إضافية على مصر. (International Organization for Migration, 2017). وتوازى ذلك مع تنامي الجريمة المنظمة المرتبطة بالحدود، من تهريب أسلحة ومخدرات ومهاجرين إلى أنشطة ترتبط أحياناً بتمويل الجماعات المتطرفة.

وتؤكد الدراسة أن هذا التحدي الاجتماعي لا ينفصل عن البعد الأمني؛ فالحدود غير المستقرة تسمح بانتقال الظواهر الإجرامية والأمنية في الاتجاهين معاً، بما يجعل من الصعب التعامل مع أي من الأبعاد الأربعة بمعزل عن الأبعاد الأخرى.

تكشف هذه الأبعاد الأربعة أن تداعيات التنافس الدولي في ليبيا على الأمن القومي المصري ليست ظاهرة أحادية المسار، بل شبكة مترابطة: فانفلات السلاح يغذي الإرهاب، والتنافس الجيوسياسي مع تركيا يمتد إلى البحر، وتراجع الاستقرار الأمني ينعكس اقتصادياً واجتماعياً في آن واحد. وهذا الترابط هو ما يفسر لماذا ظل استقرار ليبيا، طوال الفترة 2011–2023، أحد المكونات المباشرة للأمن القومي المصري، لا مجرد ملف سياسة خارجية عادي.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن الأزمة الليبية، منذ عام 2011، لم تعد شأناً داخلياً محضاً، وإنما تحولت إلى قضية إقليمية ودولية تتداخل فيها مصالح متعددة، الأمر الذي جعل مسارها مرتبطاً بدرجة كبيرة بتفاعلات القوى المحلية والإقليمية والدولية. وقد أدى هذا التداخل إلى جعل البيئة السياسية والأمنية الليبية أكثر تعقيداً، وأضعف فرص الوصول إلى تسوية مستقرة في ظل استمرار تباين المصالح وتعدد مراكز التأثير.

وتبين الدراسة أن انعكاسات هذا الوضع لم تتوقف عند حدود الدولة الليبية، وإنما امتدت إلى محيطها الإقليمي، وفي مقدمة ذلك مصر بحكم موقعها الجغرافي ومصالحها الأمنية والاستراتيجية والاقتصادية المرتبطة بليبيا. ومن هذا المنظور، أصبح استقرار ليبيا مرتبطاً بصورة مباشرة بالمصالح الحيوية المصرية، وأصبحت التطورات السياسية والأمنية داخل ليبيا جزءاً من حسابات الأمن القومي المصري.

كما خلصت الدراسة إلى أن فهم السياسة المصرية تجاه الأزمة الليبية يتطلب النظر إليها في إطار تفاعل ثلاثة مستويات مترابطة: التنافس الدولي والإقليمي في ليبيا، وطبيعة البيئة السياسية والأمنية الليبية، ومحددات الأمن القومي المصري. وقد فرض هذا التفاعل على مصر تطوير استجابة متعددة الأدوات تجمع بين التحرك السياسي والدبلوماسي، والدور الأمني والعسكري، والمصالح الاقتصادية، بما يتلاءم مع تغير طبيعة التهديدات وتطور موازين القوى في البيئة الإقليمية.

وعلى المستوى النظري، أظهرت الدراسة أن توظيف مفاهيم التنافس الدولي والانكشاف الأمني ونظرية الدور يوفر إطاراً تفسيرياً مناسباً لفهم الحالة محل الدراسة؛ إذ يفسر التنافس الدولي تعدد الفاعلين وتضارب المصالح داخل الأزمة الليبية، بينما يفسر منظور الانكشاف الأمني حساسية الحالة المصرية تجاه التطورات في ليبيا، في حين تساعد نظرية الدور في تفسير تعدد أدوات الاستجابة المصرية وتغيرها وفقاً لطبيعة التهديد ومستواه.

وبناءً على ذلك، ترى الدراسة أن معالجة التداعيات المرتبطة بالأزمة الليبية لا يمكن أن تقوم على المقاربة الأمنية وحدها، وإنما تتطلب معالجة أوسع تقوم على دعم استقرار مؤسسات الدولة الليبية، وتشجيع التسوية السياسية، والحد من التدخلات التي تسهم في إطالة أمد الانقسام، مع تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بما يحفظ وحدة ليبيا وسيادتها ويحد من انتقال تداعيات عدم الاستقرار إلى دول الجوار.

وعليه، فإن القضية الليبية بالنسبة لمصر لا تقتصر على كونها ملفاً من ملفات السياسة الخارجية، وإنما تمثل قضية أمن قومي ذات أبعاد استراتيجية وسياسية، وهو ما يفسر استمرار أهمية ليبيا في الحسابات المصرية، ويجعل تحقيق الاستقرار المستدام فيها عاملاً أساسياً في تعزيز الأمن الإقليمي لشمال إفريقيا والبحر المتوسط..

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المصادر والمراجع :

أولاً ـ المراجع العربية

1. التير، مصطفى عمر. (2013). أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة العصية. منتدى المعارف.
2. الزنتاني، محمود. (2021). التدخلات الخارجية في ليبيا 2011–2023.
3. الكبسي، سامي. (2021). دور القوى الإقليمية في الصراع الليبي.
4. دابقي، يامن. (2020). فرنسا في ليبيا: المصالح والدوافع.
5. معهد دراسات السلام الدولية. (2023). التدخلات الأجنبية في ليبيا: آثارها ومخاطرها.
6. مؤسسة المستقبل للأبحاث والدراسات .(2020) .تأمين النفوذ :دوافع تغير موقف إيطاليا في الأزمة الليبية.
7. بي بي سي عربي. (2020، 5 يوليو). تقرير أممي مسرب: مئات المرتزقة من فاغنر الروسية يقاتلون في ليبياhttps://www.bbc.com/arabic .
8. روسيا اليوم. (2020، 8 يونيو). تركيا بصدد الحصول على تراخيص للتنقيب عن النفط والغاز في ليبيا.
9. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. (2024). ولاية البعثة . https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/res_2434_a_0.pdf
10.
11. الهيئة العامة للاستعلامات. (2020). العلاقات المصرية الليبية.
12. بشارة، عزمي. (2023). مسألة الدولة: أطروحة في إعادة بناء المفهوم.
13. بوابة الوسط. (2023، 31 يوليو). مسؤول مصري يكشف انخفاضاً حاداً في التبادل التجاري مع ليبيا خلال 10 سنوات.
14. جهاز الأمن الليبي. (2017). تحليل تهديد الجماعات المتطرفة.
15. سي إن إن عربي. (2020، 20 يونيو). السيسي: تجاوز سرت والجفرة خط أحمر لمصر، وأي تدخل لنا في ليبيا تتوفر له شرعية دوليةhttps://arabic.cnn.com .
16. المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا. (2021). السيل الأخضر: مشروع لنقل الغاز الطبيعي من شمال إفريقيا إلى أوروبا.
17. ميدل إيست أونلاين2020) .، 9يوليو .(مصر توجه تحذيراً لتركيا عبر مناورة حسم 2020.
18.
19. راشد، باسم. (2020). تأمين النفوذ: دوافع تغير موقف إيطاليا في الأزمة الليبية.
20. سي إن إن عربي. (2020، 20 يونيو). السيسي: تجاوز سرت والجفرة خط أحمر لمصر.
21. عبد المقصود، وائل زكريا. (2014). التدخل الدولي في الأزمات الداخلية: ليبيا نموذجاً.
22. فرانس 24. (2020، 20 يوليو). البرلمان المصري يوافق على قيام قوات بلاده بمهام قتالية في الخارج.
23. هيومن رايتس ووتش. (2024). ضعف العقوبات الدولية في ليبيا.
24.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Blanchard, C. M. (2016). Libya: Transition and U.S. Policy. Congressional Research Service.
2. Cohen, A. (2020). Turkey–Libya maritime deal upsets Mediterranean energy plan. Forbes.
3. Lacher, W. (2020). Libya's fragmentation: Structure and process in violent conflict. I.B. Tauris.
4. Pargeter, A. (2013). Libya: The rise and fall of Qaddafi. Yale University Press.
5. Maslova, E. (2019, February 12). Italy–France: Age-long rivalry or a fault line? Valdai Discussion Club.
6. Wehrey, F. (2021). The burning shores: Inside the battle for the new Libya. Farrar, Straus and Giroux.